ملحق

المنة الغالغة ال

Os its

و مكانون الأول ١٩٤١

مان: السبت في ٢٥رجب ١٣٥٠

مذاكرات المجلس المتشريعي

محضر الجلسة السابعة للدورة الاعتبادية الاولى للجلس التشريعي الاردني الثاني

افتتحت الجلسة السابعة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الحميس الواقع في ٢٦ – ١١ – ٩٣١ برئاسة وزير العدلية عمر حكمت بك و بحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الجلسة الاالسادة هاشم بك خير وحسين بك اليوسف ·

وكيل الرئيس – افتتح الجلسة فليقرأ الضبط

فقرئ .

شكري بك – عندنا يامعالي وكيل الرئيس جواب الحكومة على سوءاً ل كان وجهه اليها العضوسميد بك المفتي في موضوع لجنة التوفير وقد انتدبت لتلاوته في مجلسكم العالي .

وكيل الرئيس – فليقرأ

شكريبك: -التقرير - «عند ماساد الشعوربازديادوطئة الازمة الاقتصادية كانمن الطبيعي ان يفكر في وسائل جديدة لمساعدة الزراع الممتاجين غيرالتي قامت بها الحكومة حتى ذلك الحين. فروى ان يسمج للمصرف الزراعي بأن بستقرض ستة آلاف جنيه تضاف الى رأ سماله علاوة على ثلائة آلاف وخسمئة جنيه دفعت له بأسم المنافع كيا تقرض الزراع، وروسي كذلك ان توالف المنافع كيا تقرض الزراع، وروسي كذلك ان توالدوائر الرسمية يستطاع يوجد في ميزانية الحرج مخصصات يمكن توفيرها او وظائف زائدة في الدوائر الرسمية يستطاع بوجد في ميزانية الحرج مغصصات عمل توفيرها و وظائف زائدة في الدوائر الرسمية يستطاع الاستغناء عنها بقصد توفير مبلغ يصرف اما في مشروع يشتغل الزراع المحتاجون فيه فيستفيدون مما يوم دى لهم من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه من الاجور او ان يعطى لهم اعانة بقصد تخفيف شيم من عوزه مين التعليد المنابق المنابة بقصد تحفيلت المنابق المنابق المنابق المنابق الدوائر المنابق المن

هذه هي الظروف التي الجأت في الحقيقة الى تشكيل لجنة التوفير وتلك كانت الفائدة والغاية المتوخاة من وراء هذا التدبير و الا انه ظهر فيا بعد من معلومات وصلت اخيراً الى المالية من دائرتي الجمارك والبرق والبريد تفيد ان واردات هاتين الدائرتين قد قصرت عما قدر لها في ميزانية السنة الحاضرة وان تقصير الواردات في دائرة الجمارك تأتى عن الازمة الاقتصادية وفي دائرة البرق والبريد عن السبب ذاته وعن سبب آخر ذلك هو انه حين تقدير واردات هذه الدائرة كان في النية اخراج عن السبب ذاته وعن سبب آخر ذلك هو انه حين تقدير واردات هذه الدائرة كان في النية اخراج بجموعة جديدة من الطوابع تقدر اثمان ما سيباع منها بأربعة الاف حنيه فأدخل هذا الرقم ضمن واردات البريد المقدرة السنة الحاضرة غير انه للآف لم يتيسر اخراج المحموعة المذكورة واردات البريد المقدرة السنة الحاضرة غير انه للآف لم يتيسر اخراج المحموعة المذكورة

ان هـذا الموقف الجديد من شأنه بطبيعة الحال ان يضطر الحكومة لمعالجته واذا فقد اصبح لامندوحة عن استخدام ما يحصل من الوفر في غاية اسعاف الزراع وغاية تلافي تقصير الواردات ومع

ذلك فان القرار النهائي سيكون بعد دراسة تقرير اللجنة وتعيين مايكن قبوله من تواصيها وما يوممل حصوله بسبب ذلك من الوفر · اما من حيث اعمال لجنة التوفير فقد أنجز معظمها ومن المتوقع ان تقدم تنريرها خلال اسبوع على الاكثر ·

عادل بك – يظهر من بيانات مدير الحزينة ان الحكومة قدفكرت في وضوع الاقتصادو التوفير من مخصصات السنة الحاضرة بقصد مساعدة الزراع المحتاجين اما بطريق مساعدة ومعاونة بلا مقابل واما بأيجاد مشاريع لنشغيام م فيها

فاني مع تقديري بوجود محاذير جمة من وراء التوفير في بعض الدوائر لاخراج بعض الموظفين من وظائفهم فانى افدر ابضاً رغبة الحكومة وسعيم التخفيف الضائفة الاقتصادية ولوعن هذا الطريق! الذي فيه مافيه من الاضرار

ان المحلس الذي بقدر مازمانيه البلاد من ضائقة اقتصادية عظيمة يرغب في ان تتبصر الحكومة ولا تستعجل في ابرام امرخطير كهذا واذاكان لابد بن التوفير في النفقات دون الرواتب واخراج بعض الموظفين فالمحلس يرغب ان تصرف هذه النوفيرات كاعانة للمحتاجين ليس الآ وحيث ان الحكومة لم تنته بعد من البحث في هذا اللامر لان اللجنة الموكول اليها البحث في النقاط التي يمكن التوفير منها فاننا نرجي البحث والتكلم في هذا الموضوع الحطير الى مابعدصدور قرار اللجنة وتواصيها بهذا الشأن .

عوده بك — انني ارى ان البحث في هذا الموضوع سابق لا وانه واوافق حضرة الزميل على ارجاء البحث الى مابعد تقديم اللحنة تقريرها واستحصال قرار المحلس التنفيذي عليه

انما ارجو من مدير الحزينة ان يواظب على مفاوضة البنك العثماني لتسريع الموافقة على القرض المطلوب باسم البنك الزراعي حتى تحصل منه المساعدة للمزارعين

اديب بك — ان مانفضل به الزميل عوده بك من بيانه بلزوم المثابرة على سرعة انجاز القرض بواسطة الحزينة باللجنة المالية فاني بواسطة الحزينة ولما كنت كشاهد بالنظر لوجودي يومياً في دائرة مدير الحزينة باللجنة المالية فاني كنت ارى واشاهد مثابرة واصرار مدير الحزينة لانهاء هذا الامر

شكري بك — اظن ان جوابي الذي تلونه الان كانكافياً لعدم اطالة البحث في هذا الموضوع مادامت الحكومة لم تعط قراراً نهائياً حتى الان الذلك افترح ان يكنفي بما سبق من الكلام وبهذه المناسبة اقول انه يوجد عندنا نقرير اللجنة الحاصة في موضوع اسعاف الزراع ولما كان هذا التقرير من المواد المستمجلة اقترح ان يقرر المجلس قرائه في الحال

ه - اقتراح حضرة النائب المحترم ناجي باشا العزام:

يقترح الموما اليه :

آن تعنى الحكومة جميع المكلفين في شرق الاردن من بقايا الضرائب .

ب- انلا بحصل شي من ضرائب السنة الحاضرة

ج – ان تجد الحكومة مبلغاً وفيراً لا قراضه الزراع علىان يـ ترد على انساط لمدة خمسسنوات

٢ - اقتراح حضرة النائب المحترم رفيفان باشا المجالي :

يطلب البأشا الموما اليه:

آ - ان ترسل الحكومة شخصاً تعتمده التحقيق عن حالة الفقراء البائسين واجراء ما يلزم الاسعافهم

٧ – تقارير اللجنة الأدارية :

تفيد هذه التقارير في جملتها ان الاجنة المثار اليها تلفت نظر الحكومـــة الى ضرورة التوسل بالتدابير اللازمة لأسعاف المحتاجين

لقد رأت اللجنة بعدان اطلعت على هذه المطالب ان تطلع من الجانب الآخر على مدى المساعدة التي قام بها المصرف الزراعي وعلى ما بذلته الحكومة ابضاً من المساعى لتخفيف الضائقة الحاضرة ملى الزراع المحتاجين : فتيسر لها ان تحصل على المعلومات الآتية:

١ - المصرف الزراعي:

لقد اقرضت هذه الموسسة منذ بداية شهر نيسان سنة ١٩٣١ الى الآن –(١٠٣٦٨) جنيها و · · ه ملواج لمت على المستقرضين في المنطقة عمومها مبلغًا قد بتجاوز « ١٥٠٠٠ »الف جنيه واذن فأن قيمة الساعدة التي قام بها المصرف الزراعي تُقدر بمبلغ يزيد على ( ٢٥٣٠٠ ) جنيه .

اً — خصصت الني جنيه لفتح الطريق بين الطفيلة والشوبك ومعان بقصدا يجادع لللمحتاجين وقدة برع بهذا العمل

ب— مازالت تتو. ل لايجاد مخصصات لفتح طريق آخر بين الكرك — والطفيلة بفيــة

ايجاد عمل آخر للمحتاجين ايضاً ج — قررت اعف الله الغرامات التي فرضت بسبب التخلف عن مكافحة الجرادواج لت

د — وزعت في الكرك والطفيلة ومعان ومادبا (٣١٦) طناً ونصفطن من النخالة و (٢٥٦)

عادل بك – على شرط ان نرجع الى البحث في موضوع لجنة التوفير عند حضور الزميل سعيد بك المفتي السائل الذي لابد وان يكون لديه بعض معلومات وله رأي في هذا الموضوع وكيل الرئيس – هل توافقون على قرائة تقرير اللجنة الحناصة الذي ذكره شكري بك ?

فوافق المجلس على قرائته

وكيل الرئيس – فليقرأ يا شكري بك

شكري بك – اجتمعت اللجنة الخاصة التي أله فت لدرس المضابط و الاقتراحات المقدمة في و و و و اسعماف الزراع بمناسة الازمة الاقتصادبة الحاضرة ولدى تلاوة المضابط والاقتراحات المذكورة وبعد الاطلاع على تقارير اللجنة الادارية في الموضوع ذاته ظهران هنالك مطأليب تتاليخص فيما ياتى :

١ -- مضبطة ناحية الوسطية:

ان مجمل ما ورد في هذه المضبطة يدور حول :

آ -- اعفاء المكافين من بقابا الاموال الاميرية لغابة المه: ق الماضية

ب- تأجيل ضرائب هذه السنة

ج - ﴿ قروض المصرف الزراعي

د – اعطاء قروض زراعية جديدة تستوفى على اقساط لمدة خمس سنوات ·

٢ -- تقرير العضو المحترم الشيخ حديثه الخريشه :

بطلب الشيخ الوما اله في هذا التقرير :

آ – اعفاء الكلفين في عشيرة بني صخر من البقايا

ب- أن يعطى لهم قروض زراعية بالكفاله المتسلسلة

ج – أن تو ُدى الشبوخ عائداتهم أنها ما يبذلونه من المساعدة في تعدادا اواشي .

٣ - مضبطة بني حمده:

آ – أن يعطى العشيرة المذكورة ما تحتاج اليه من البذور

ب- أن يوزع عليها دراه لاعاشة المتاجين.

 مضبطة الشيخ شهوان الدغنى من بني حسن لتلخص هذه الضبطة في الطالب الانية:

أ- اعفاء بني حسن من بقايا الأموال الأميرية

ط:اً من التبن علفاً للحيوانات

ه – قررت اعفاء بعض المكافين في معان والطفيلة واربد وجرش والكرك من بقـــايا سنة ۱۹۳۰ وتبلغ جملة هذه البقايا (۲۸۰۰) جنيه و ۳۶۰ ملا

و -- وعلاوة على ذلك فانها مازالت تقوم بالأجراآت الرسمية لاعفاء المكلفين من البقايا

٤٩٤٤ من بقايا سنين ٩٢٤ لغاية ١٩٢٨

۲۰۹ من بقایا سنة ۲۰۹

٢٥٨ ٢٠٨٧ من ضرائب السنة الحاضرة في معان والطفيلة وبني حميدة

791·1 124

ز – وكذلك قررت ننزبل مبلغ قدره ١٢٥ جنيهـــا و٣٥٣ ملا من بدلات الضرائب المقطوعة المرتبة على عشائر الخرشة والجلامدة والاغوات في الكرك.

فاذا أضفت هذهِ البالغ بعضهاالى بعض تبلغ (٤٤٠٤٤ )جنيها و ٢٦٠ ملاة ر روسيقرر

ح -- وفوق ١٠ ذكر قد اتبعت الحكومة مبدأ حصر المطالبة باموال السنة الحاضرة وبقــايا الضرائب غير الموسجلة في المسكلفين المقتدرين على الدفع

ان اللجنة بعد ان اطلعت على هذه المساعي لايسعها ان تنكر المجهودات المصروفة من جانب المصرف الزراعي والحكومة معاً في سبيل تخفيف الضائقة على الزراع المحتاجين وترى في هــــذه المجهودات اعمالا لابأس بها غير انها تجدمن واجبها ان توصي بمعالجة هذه الازمة الشديدة بوسائل اخرى لابدمنها بالنظر لما هو معلوم من ازدياد الضنك والفقر والحاحة في البلاد ومن اجــل هذه الغاية تتقدم بالتواصي الآتية:

القروض الزراعية:

ان مبلغ السنة الأف جنيه الذي مازالت الحكومة ساعية الاستقراضه من البنك العثماني باسم المصرف الزراعي لابكني فيما ترى اللجنة لسد الحاجة لذلك توصى الحكومه بأبلاغه الى عشرة

٣ – ومن الصروري حداً في نظر اللجنة ان تنخذ الحكومة ما يسعمامن التدابير المستمحلة للحصول

على هذا الفرض عاجلا فأن التأخير في ذلك يقلل كثيراً •ن الفائدة المتوخاة من ورائه · ٣ — عليمت اللجنة ان أكثر •ن نصف القروض التي اصدرها المصرف الزراعي كانت بالكفالة المتسلسلة وهذا يدل على ان المصرف قد قدر الحال الراهنة حق قدرها وبذل ما بوسعــه من التسهيلات الممكنة في اصدار القروض بهذهالصورة غيرانه بالنظر لكون الكثيرين من أفراد الاهلين قـــد لا يتــسـر لهم تقديم الضان الذي يطلبه المصرف من الاموال غير المنقولة ولان المفرو ض ان اكثر المحتاجين للقروض الزراعية هم من هذا النوع تري اللجنة من واجبها ان تانت نظر مجلس ادارة المصرف الزراعي الى البلاغ الذي اداعته اخيراً وزارة العدلية بتاريخ ١٥-١١-١٩٣١ تحت رقم ٨-٦-١٨٥٠ متضمناً جواز حجز اراضي المدين وامــــلاكه

غيرالمسجلة وبيعها بواسطة دائرة الاجراء لاستيفاء الذمة المطلوبة منه ان المقصد من لفت نظر المجلس المشار اليه الى هذا البلاغ هو اعتقاد اللجنة بأنه قـــد يكون من دواعي تسهيل اصدار القروض الكفالة المتسلسلة خدمة للزراع المعوزين الذين كانت اوضاع اراضيهم قبل صدور البلاغ الذكور لاتساعدهم على نقديمها ضمانا للقروض الزراعية · ع - لقداط لمنت اللمجنة على ان مبلغ بقايا الضرائب حتى غاية شهر ايلول سنة ١٩٣١ تبلغ ١٢٥٤٠٥ جنيهات و ٣٦٩ ملا فاذا أسقط منها ماقرر وسيقرر تنزيله يبقى ٣٣٦٨٤ جنيها و٢٨٧ ملا وان الحكومة مم ذلك آخذة في التحقيق عن مقدار ماهو متعذر التحصيل من هذه البقية بسبب النزوح او الوفاة او العجز عن الاداء وانجملة ماحصل من البقايا غير الموجلة حتى نهاية الشهر الماضي يبلغ ٢١٦٤ جنيها نقريها فمن هذه المعلومات يفهم ان الحكومة قد سارت في الحقيقة على مبدأ حصر المطالبة في المقتدرين على الدفع واهتمت بتصفية بقية البقابا لذلكفانغاية مانوصي به اللجنة في هذا الموضوع انما هو ان تستعجل الحكومة باكمال التصفية وان نو كدعلى موظفيها بان لايطالبوا غير المقتدر بن على دفع دنمهم الأميرية سواء اكانوافي المقاطعات الجنوبية امفي القاطمات الاخرى لانهذه المقاطعات تشتمل على محال سكانها عاجزون بسبب الفقر والضنك الشديدعن دفع ذبمهم الامير يةومن الضروري ان ينظر فيما يخفف الضنك عنهم ويسعفهم

ه – و كذلك توصي اللجنة الحاصة بان تُرتّب هذه الحطة ذاتها في المطالبة بالقروض الزراعية فلا يضيق على المدين غير المقتدر بل بمهل الى الموسم القادم

٣ – لقد اتصل باللحنة أن هنالك مشروعًا بقضي بوضع ضريبة على الموظفين بقصد أن تخصص لمعونة الزراع المحتاجين وعليه فأنها تستنهض همة الحكومة في انها ورس هذا المشروع في اقرب وقت

و كيل الرئيس - كنتم اقترحتم تأجيل البحث في هذا الموضوع ،

عادل بك - لا ياسيدي.

عوده بك -- كان طاب التأجيل في •وضوع الجواب على سو ال سعيد بك الفتي فقط حسين باشا الطرأونه -- ارى ان تقرير اللجنة كاف للغاية المطلوبة واننا نكرر الرجاء بتوصية

الحكومة لتسرع بتنفيذ تواصى اللجنة الواردة في تقريرها ·

و كيل الرئيس – هل توافةون على احالة التقرير المذكور على الحكومة ?

«فقرر المجلس احالة انتقرير المبحوث عنه على الحكومة لاجراء مقتضاه بسرعة · » و كبل الرئيس -- فليقرأ قرار اللجنة المالية الذي اتخذته حول اقتراح سعيدبك المذتي بشأن

منع اصدار الحبوب ورفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي

فقرئ :

اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٢١–١١–٩٣١ ولدى نلاوة الاقتراح الذي قدمه حضرة العضو المحترم سعيد بك المفتي بتاريخ ١٢ – ١١ – ٩٣١ .

ظهر ان الموما اليه يزى ان المصلحة العامة في الوقت الحاضر تقضي برفع الضريبة المفروضة على الدقيق الاجنبي لان هذا التدبير من شأنه ان ينمش الطبقة الفقيرة ويمكنها من الحصول على القوت

الضروري .

وبعد مداولة الرأي وجد من الموافق أخذآراء رئيس الغرفة التجارية ورئيس البلديةوبضعة اشخاص من التجار والزراع بمــنـهم خبرة في الموضوع ولقد اصفت اللجنة بكل انشاه للاقوال التي أبديت في صدد الاقتراح المبحوث عنه وبعدتــذ تداولت الرأي وفي النــــّــــــــــة حصلت لديها القناعة

بالامور الآدة : -١ — ان كميات الحبوب الموجودة في شرق الاردن برسم البيع تخص التجار في معظمها اي بمقدار خمسة وتسعين في المائة على الاقل وما بقى يخص الزراع اي ان الكمية التي يكن ان تعرض للبيلخ

مما هو موجود لدى الزراع تتراوح بين الحمدة والعشرة في المائة ٧ – لقد دلت المعلومات الاحصائية الموجودة في دائرة الجمارك والمكوس على انه أستورد لهمـذة البلاد خلال سنة ٩٢٩ المالية كمات من الدقيق الاجنبي تبلغ ٢٣ ، ٨٨٤ كيلو وكان ذلك قبل

٧ – لايسع اللجنة الخاصة الا ان تصرح بقناعتها بانه لامندوحة من تدبير مبلغ كافى يعطى اعـانة للمحتاجين الذين قد لاتساعدهم ظروفهم واوضاعهم على الاستفادة من القروض الزراعبة فان هـذا الامر ضروري جـداً في نظرها وهي من اجل ذلك ذ:قدم بالتوصية به بشدة و تأكيد ·

٨ – وتتقدم اللجنة بلفت نظر الحكومة خاصة الى عثائر الحو يطات والمبناعين والحجايا و بني صخر والسرحان وبني خالد وسائر العشائر الرحل والى ماوصلوا اليه من الضيق والضنك لتعمل على مساواتهم بالكفالة المتسلسلة واعفاء غير المةتدرين منهم من الضرائب واعطاء المحتاجين اعانات بقدر يكفل تخفيف عوزهم على قدر الامكان ·

٩- وترى اللجنة الخاصة ان تو الف الحكومة لجنة مو الفة من تسعة اشخاص بكون بينهم عضو من المجلس التشريعي عن كل مقاطعة مع ملاحظة تمثيل العشائر لتنظر في توزيع القروضوالاعانات بصورة تكفل حصول المساوات بين المحتاجين

عوده بك - لابسعني الااعلان الشكر الىاللجنةالتي نظمت تقريرها هذامستوف من جميع نواحيه واقترح احالته على الحكومة للعمل بمقتضاه

عادل بك - لس لي مااقوله في هذا الصدد سوى استنهاض همة الحكومة في الاسراع لما يطلبه المحاس الموقر في هذا التقرير لكى لانفوت الفائدة من القروض والاعانات لان موسم الزراعة كاد ان ينتهي ويوجد كثير من الزراع لم يباشروا زراعة اراضيهم حتى الآن

متري باشا الزربقات - اشكر الحكومة الموقرة على اهتامها بأمر الزراع والمحتاجين الا انه لابتم الشكر الابعد التنفيذ والحكومة لايجفاها احوال الاهالي والضيق الشدبدالذين هم واقعون فيه لما الم يهم من بلام القحط وآفة الجراد فادا لم تندارك الحكومة حالة الفلاح قبل فوات الوقت فان الزادع يضمحل والحكومة تخسر فعليه الفت نظر الحكومة لمداركة ألام، قبل فوات موسم

قاسم بك الهنداوي - ليس بخاف على الحكومة ان بغض القرى قدمت مضابط طلبت فيها تأجيل القروض الزراعية عنها للموسم القادم وان محلس ادارة المصرف الزراعي استناداً على توصية مفتش الزراعة اقرّ عدم التأجيل ولما كانت حالة تلك القرى لاتساعدهم على دفع مابذيمهم من المبالغ فاني الفت نظر الحكومة الى توصية محلس ادارة المصرف الزراعي باعادة النظرفي قراره وتأجيل

الضريبة عن الدقيق سنو دي حتماً الى هبوط اسعار الحبوب

وبنا على ما ذكر ترى اللجنة المالية ان مصلحة الزراع في الوقت الحاضر تقضي حتماً برفع ضريبة البلدية عن الدقيق الاجنبي في اقرب وقت بشرط ان تدرس الحسكومة في بداية شهر مايس الم قبل قضية اعادة تلك الضريبة حتى اذا ظهر وتحقق وقتئذ ان هدذا التدبير مماة طلبه مصلحة الزراع قرد ذلك من دون تأخير لئلا يتضرر الزراع من وجود الدقيق فلا يحصلون على اسعار موافقة

وكذلك تقثرح اللجنة المالبة على الحكومة ان تفكر في رفع رسوم الجمرك ايضًا عن الدقيق الاجنبي فاذا وجد ذلك ممكناً اقرته في القريب العاجل لان اللجنة ثنوقع فائدة كبرى ايضًا من وراء تحقيق هــذا الامر،

عوده بك – اني ارى ان يكون تعديل قانون وضع الضريبة على الدقيق الاجنبي بمعنى « ان توضع مادة قانونية تخول المجلس التنفيذي حق تقدير الظروف برفع الضريبة وعندالاقلضاء لاءادتها دون الحاجة لسن قانون جديد بكل آن وزمان » ·

حسين باشا الطراونة — اقترح ان يكون تعديل رفعالضريبة كما جاءفي قراراللجنة المالية الخاية شهر مايس ليس الا صيانة لمحصولات البلاد

عوده بك – لو فرض لاسمح الله وكان الموسم الآتي على خلاف ما يرام فيحتاج الامر الى جمع المحلس من الحرى الله على المسلم المسمح الله و كان الموسم الآتي على خلاف ما يرى الما و الحرى اما اذااعطيت الصلاحية للمجلس التنفيذي في تقديرا الطروف لرفع الضريبة وابقائها عند ما يُرى ان البلاد في حاجة للدقيق الاجنبي او ليست في حاجة اليه

عادل بك القد كنتاري من وراء اقتراحي بحوالة تقرير العضو الزميل سعيد بك المفتي في هذا الموضوع على اللجنة المالية لتأخذ رأي الزراع والتجار من ذوى الحبرة في امر ذلك التقرير اى البحث الحث الكالية لتأخذ رأي الزراع والتجار من ذوى الحبرة في امر ذلك التقوير اى البحث الكالحث المنافق عن مسئلة تجارية هامة قد تو ثر في مصلحة البلاد كل التأثير وبالطبع كنت ارغب البحث الله وحث ليس فقط على الظواهر بل على امور راهنة ترشدها السبيل السوى الله المعالية المعالية

الي مع منالفتي على رفع الضريبة عن الدقيق الاحنبي وتقديري حسن النية التي حدت بالزميل معيد بك الى تجرير تقريره ارى، ان اللحنة المالية لم تبحث في الامركا بجب ولم تتمعن في الامور ولا استندت على احصاآت صحيحة في تقديرها هذا الامن واقول ذلك ليس من اجل الاعتراض على رفع الضريبة كما حام في قرارها بل لا ظهر للمجلس الموقر بان الذق الاول الذي اتى في تقرير

حضرة الزميل سعيدبك المفتى هو ضار" في مصلحة البلاد كل الضررواعني بذلك منع اصدار الحبوب لخارج بلادالامارة

ثم ابتدئ في البحث عن البندين الذين انيافي قرار اللجنة المالية لتأييد الاقتراح الوارد من حضرة الزميل سعيد بك فاللجنة حفظها الله تقول «في البندالاول من تقريرها – ان كميات الحبوب الموجودة في شرق الاردر برسم البيع تخص التجارف، عظمهااى بقداره ٩ في المائه على الاقل الح ٠٠٠٠ فعلى اى احصاء استندت اللجنة المالية في تقدير هذا الرفم ووضعه بشكل ثابت امام هذا المجلس الموقر وفعلى اى احصاء استندت اللجنة المالية في تقدير هذا الرفم ووضعه بشكل ثابت امام هذا المجلس الموقر وفعلى اى احتماء استندت اللجنة المالية في تقدير هذا الرفم ووضعه بشكل ثابت امام هذا المجلس الموقر وفعلى اى احتماء استندت اللجنة المالية في تقدير هذا الرفم ووضعه بشكل ثابت امام هذا المجلس الموقر وفعلى اى احتماء المجلس الموقر وسند و المحتمد المجلس الموقر وفعله بشكل ثابت المام هذا المجلس الموقر و المحتمد و المح

اني ارى انه لا يوجد اى احصاء لدى الحكومة ولا اطبَّلعت اللجنة المالية على احصاء من هذا القبيل بل كانت تقدير اتها مستندة الى بضعة آرا، أدايت لها من قبل بعض الاشخاص ومعذلك لو فرضنا حقيقة ان معظم كمات القمح الموجودة في يلاد الامارة هي لدى التجار افليس من واجبنا ان نفكر في مصاححة النجار ايضاً ? لانهم على اعتقادي هم محور الحركة الاقتصادية في هذه البلاد ان نفكر في مصاححة النجار ايضاً ؟ لانهم على اعتقادي هم محور الحركة الاقتصادية في هذه البلاد

تقول اللجنة المالية في البند الثاني «-قددلت المعلومات الاحصائية الموجودة في دائرة الجمارك والمكوس على انه أستور دلهذه البلادخلال سنة ١٩٢٩ المالية كمبان من الدقيق تبلغ ٨٨٤٠٣٠ كيلو وكان ذلك قبل وضع الضريبة على هذا الصنف اما بعد وضعها عليه فقد بلغ مجموع المستورد ١٣٧٥٠ كيلوات مما يدل على ان استيفاء الضريبة قد انزل معدل الوارد في السنة المسند كورة من الدقيق الاجنبي الى ما يقارب السنة على السنة المحب على السبب علم وجود الضريبة على الدقيق الاجنبي وان تزايد الادخالات في سنة ١٩٢٩ كان فقط لسبب عدم وجود الضريبة على الدقيق الاجنبي وان التناقص الحالي كان بسبب وجود فرض الضريبة المذكورة ?

اني اعتقد ان ترايد الوارد في سنة ١٩٢٩ كان ناتجاً عن رخص الاسمار في الدقيق الاجنبي وبسبب كثرة الاخراجات من بلاد المسكوف ركذلك من بلاد اوستراليا واما في هذه السنة وبسبب كثرة الاخراجات من بلاد المسكوف ركذلك من بلاد اوستراليا واما في هذه السنة فلابدلي من القول بان هنالك موتراً واعياقد اجتمع في (روما) اوقرران محصولات هذاالعام هي متوسطة وان محصولات البلاد الروسية ناقضة جداً عن حدها الطبيعي بحبث لا يمن للحكومة الروسية ان ان صدرمنها وان محصولات البلاد الروسية بان أصدرمنها كميات كبيرة للخارج واقول ذاك بمناسبة الفكرة التي لاخظتها في هذا القرار من ان رفع الاحتالات منه و أيخفف الضائقة عن المجاجين عير اني اعتقد ان اسعاد الدقيق الاجنبي سوف ي كثر من الادخالات منه و أيخفف الضائقة عن المجاجين عير اني اعتقد ان اسعاد الدقيق الاجنبي قد لا تتبدل لمدة شهرين او اكثر ربثما تظهر نبيجة محصول العام المقبل سواء رفعت الدقيق الاجنبي قد لا تتبدل لمدة شهرين او اكثر ربثما تظهر نبيجة محصول العام المقبل سواء رفعت هذه الضريبة او لم ترفع واعنقد ان السعر سيستقر بدرجة لا تنقص قط عن سعر الحيطة الموجودة ...

اني استقد ان هذا الامر امرخطيرواجدان الموقف الحاضر يتطلب انجاز جميع الاجراء آت اللازمة سواء اكانت لمنع اصدار الحبوب من ان تخرج الى الخارج او لرفع الضريبة عن الدقيق اللازمة سواء اكانت لمنع اصدار الحبوب من ان تخرج الى الخارج او لرفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي ومع ذلك فان اللجنة قد اقترحت على الحكومة ان تنظر في هذا الامر في الموسم القادم وحينتذ ينبغي لها ان تفعل ماتقتضيه مصاحة الزراع المحتادة المحتادة الزراع المحتادة المحتا

متري باشا الزريقات - نعلم جميعنا انا وزملائي الكرام ان رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي متري باشا الزريقات - نعلم جميعنا انا وزملائي الكرام ان رفع الضريبة عن الدقيق الاجنوب هي مما تنقص من واردات الحكومة الا ان الفرورة لها احكام فصفتي احد النواب عن الجنوب اعلم علم اليقين يانه من حدو داله قدة آلى حدو دسيل الحساء الى حدو دسيل الحساء الى حدو دليل الحب بالماية تسعين فاذا منع موردا ط-ين الاجنبي لهذه البلاد وقليم كن ان يصل سعر ضاع القد حالوا حدمن خسة عشر قرشا الى عشر بن قرشالان هذا الصنف مدخر لدى اناس معدود بن واذاور دالطحين الاجنبي بكثرة انتنازل اسعار الحبوب وحين مديكن المحتاجان بشترية و ته باسعار رخيصة ولذلك ارى من الموافق وفع الضريبة الى حلول الموسم المقبل حتى تكني البلاد والمحتاجين منه باسعار رخيصة ولذلك ارى من الموافق وفع الضريبة الى حلول الموسم المقبل حتى تكني البلاد والمحتاجين منه عوده بك - اما انا فيدوري اقول: ان ماقدرت ان افهمه من خلاصة افوال حضرة الاستاذ عود بك رغم ان الحكومة قامت بواجبها وعمات بوجب قانون نافذ المفمول لديها فقد التزم حانب التجار قبل ان بفكر بتسديد ديون الزراع البائسين الذين لم يجدوا مايض ونه في بطونهم من الزاد وليس في صنادية هم من الذهب

يعلم الاستاذاان در المخاطر اولى من جاب المنافع اليوم في بلاد استولى عليها الجوع واذا لم انتلافى امر المجاعة فن يمنع الشعب من ان يقوم يغتصب ويتهب من صناديق التجار ماجموه من الندهب من عرق جبين الفلاح المسكين ولا اربد ان اطيل الكلام بل اقول ان الحسكومة قامت بواجبها ومن الواجب شكر الحكومة وان تقرير الزميل سعيد بك المفتى هومفيد جداً وافي اوافق على رفع الضريبة عن الطحين الاجنبي لان ذلك سبوفر على المشتري نصف جنيه عن كل كيس عادل بك لى كلمة واحدة يامعالي الرئيس: إذا الااربد ان اجب حضرة الزميل عوده بك على تبجحانه في اقواله انه يدافع عن مصلحة المزارع المسكين ولكن اربد ان اسأله هل انه فكر دقيقة واحدة في اسعار الحبوب وكيفية صعودها ووصولها الى المبلغ الذي وصلت اليه عندما قررت دقيقة واحدة في اسعار الحبوب وكيفية صعودها ووصولها الى المبلغ الذي وصلت اليه عندما قررت المحكومة منع اصدار الحبوب ? وهل درس الموقف التجاري في هدفه المبلاد وعلم ان قيمة الحبوب المتحدد المنازل تنازلا كافيا اسد عوز المزارع المسكين الذي يرثى لحالته حضرة الزميل ? وهل فكر بائه اذا رفعت الضريبة عن المدقيق الاجنبي لايباع بأرخص من سعر الحنطة الذي كان قبل تقرير الحكومة التي من منع الصداد الحبوب في ضوضوع تجارى مثل هذا المارى من السهل ان بيت فيه بالسرعة التي من منع اصداد الحبوب في ضوع تجارى مثل هذا المارى من السهل ان بيت فيه بالسرعة التي من منع اصداد الحبوب في ضوضوع تجارى مثل هذا المارى من السهل ان بيت فيه بالسرعة التي من منع اصداد الحبوب في ضوضوع تجارى مثل هذا المارى من السهل ان بيت فيه بالسرعة التي من منع المداد الحبوب في ضوضوع تجارى مثل هذا المارى من السهل ان بيت فيه بالسرعة التي من منع المداد الحبوب في في في هذه المداد الحبوب في في في منازلة المنازلة المداد الحبوب في في في في المداد الحبوب في في في في السرعة المورب المؤلمة المؤلمة المؤلمة المؤلمة التي من السهل ان بيت فيه المداد الحبوب في في في في المرازلة المؤلمة ال

اني بحثت هذا البحث ليس للاعتراض على رفع الضريبة فقط كما المالهت. بل اللاعتراض على خطة الحكومة المتخذة بثأن منع اصدار الحبوب ·

اعتقد ان تر فشع اسمار الحبوب المحلية التي تصدر للخارج هو لصالح هذه البلاد الان شرق. الاردن هي بلاداصدار وليست بلاد استيراد وان ترفع الاسمار في البلاد المجاورة المحتاجة لمحصولات هذه البلاد من الحبوب هو في مصلحة الاهالي والتجار معا لذاك ألفت نظر الحكومة الى درس هذا الموضوع درساً دقيقاً غير سطحياً وان تتبع خطة حرية التجارة سوا الكان في امر الا دخالات او الاخراجات لان هذه الحلطة هي التي يمكنها ان تمدل السعر وتبقيه على حديتناسب مع القيمة الحقيقية واما بصدد الافتراح بان أمطي الصلاحية للحكومة بتمديل قانون وضع الضريبة المبحوث عنها برفعها او وضعها تكراراً فاني اخالف بذلك لانه سبق ان قررنا في صدد قانون الكحول بان وضع الضرائب وتزييدها او تنقيصها هو من خصائص الحاس التشريعي فطالما ان اللجنة المالية ترى ان تكون مدة رفع الضريبة عن الدقيق الاجنبي لغاية شهر مايس فلا بأس من سن مادة قانونية نفي بلارام واعتقد انه في بدء ظهور الحصول الحلي لابيقي حاجة للدقيق الاجنبي و يُصبح ادخاله ضرر في مصلحة البلاد و

شكري بك — ان الذي فهمته من اقوال الاستاذعادل بك انه يزيد ان يقول ان الحكومة لم تحسن صنعاً في منع اصدار الحبوب ولقد كنت متوقعاً من عادل بك الذي انتقد اللجنة المالية مدعياً بأنها لم تستند الى احصاآت وتدفيقات كافية ان يأتي هو بدوره ويعزز رأيه بذلك البحث الدقيق وتلك الاحصاآت الصحيحة الي لم استطع ان اقف على شي من ذلك في كلام الاستاذ واقول رداً على ماعزاه الى اللجنة المالية ان اللجنة تباحثت كثيراً مع اشخاص من ذوي الخبرة ولكني واقول رداً على ماعزاه الى التجتمع بالاشخاص الذين كان يرغب الاستاذ ان تجتمع اليهم المهم المناه المهام المهام المناه المهام المهام المناه المهام المناه ا

قد نوه بالاحصاآت ولكن هل الاستاذ عادل بك يستطيع ان بقول انه يوجد في هذه البلاد احصاآت دقيقة يمكن للانسان ان يرجع اليها

ان غاية ما كان في مقدور اللجنة هو ان تباحث اشخاص من دوي الحبرة واطمنه « اي الى الاستاذ عادل بك » بان اللجنة قد استندت الى معلومات اد لى بها اليها بعض التجار فيما يتعلق بالكميات التي يمكن ان تعرض للميع من قبل الزراع

لااريد أن أطيل البحث في هذا الموضوع غير أني أنكر أنسكاراً تاماً على الاستاذ ماقاله من أن. اللحنة المالية قد بنت تقريرها على معلومات بسيطة

بئت فيه المجنة اذاك فاني اكر كلاي بالحاح وشدة بان رفع الطريبة عن الدقيق الانجني هو في علم المجت فيه لجلسه يوم الحيس العادم ...

علمه غيران منع اصدار الحبوب للخارج كان ضرراً لهذه البلادلايشتهان به اعتقد ان امامنا مثال واضع وهو ما وصلت اليه حالة الزراع في سنة ٢٩٦ قما اصدرت حكومة الركابي باشا امرها بمنع اصدار الحبوب وما كان من جراء ذلك من التأثير غير الحسن على اسعار وكيل الرئيس — فايقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٤) لسنة الحبوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ... في العدد (٢٢٠) من الحريدة الوسمة الحبوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ... في العدد (٢٢٠) من الحريدة الوسمة الحبوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ... في العدد (٢٢٠) من الحريدة الوسمة الحبوب الخوب الخوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ... في العدد (٢٢٠) من الحريدة الوسمة الحبوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ... في العدد (٢٢٠) من الحريدة الوسمة الحبوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ... في العدد (٢٢٠) من الحريدة الوسمة الحبوب الذي حصل بسبب ذلك المنع ... في العدد (٢٢٠) من الحريدة الوسمة المراه المناه المراه المراه المناه المناه المراه المناه المناه المراه المناه المراه المناه المناه المناه المناه المناه المراه المناه ا

· عوده بك – احيب الاستاذ بان الحكومة ومن جملتها العاجز لم تتخذ قرارها الا بعد نفكير عميق فليطمئن باله · ومن القواعد العمومية عندما يقع مرض سار فباول الامر تفتكر دائرة الصحة في ايقاف سراية المرض ومن ثم تمود لمعالجة المرضاء ·

شكري بك – اعتقد ان بحثنا قد نضج وانه بنبغى ان يكون قاصراً على قضية رفع الضرببة عن الدقيق الاجنبي وان القضية الاخرى ليستمن مواضيع جلستنافي هذا اليوم اذلك اقترح ان يعرض على الرأي قرار اللجنة المالية في هذا الموضوع ·

وكيل الرئيس – هل نرافقون على قرار اللجنة المالية ?

«فوافق المجلس على احالته على الجكومة لسن قانون بهذا المعنى · »

وكيل الرئيس – فليقرأ قرار لجنة القوانين حول ملاحظة سمو الامير المعظم على قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وسوريا وحبل الدروز

. فقرى :

اطلعت اللحنة على ملحوظات سموالا مير المعظم بشأن (قانون الحكمة الخاصة لشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز لسنة ١٩٣١) وقررت رفع المادة السابعة من الصيغة التي كان اقرها المحلس التشريعي وتعديل نص الفقرة الثانية المادة الثامنة بحسب ملحوظات سموه العالي بحيث يصير النص الا اذا صدر حكم على افراد عشيرة بدفع تعويض (سواء اكان نقداً او مثلا) وذلك بصورة مشتركة فينفذ هدا الحكم بمقتضى الحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية او بحبس مشايخ الفشيرة الى ان بتم الدفع

اما الغرامات التي يحكم افتستوفى تقتضي احكام قانون جماية الاموال الاميرية المهمول به اذذاك .» حمد باشا بن جازي – اطلب تأجيل النظر بهذا القانون الى وقت آخر

عديثه باشا الحريشة – وإنا كذلك بصفتي احد نواب البدو من عشائر بني صغر وما يتبعها وبالنظر لا لهذا القانون من علاقة بالعشائر المذكورة اطلب تأجيله لجلسة اخرى

و ديل الرئيس - هل توافقون على تأجيل البحث فيه للحلسة القادمة ?

«فوافق المجلس على تأجيل البحث فيه لجلسة يوم الخميس القادم · » وكيل الرئيس – فليقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم(٣)لسنة ١٩٣١ · وكيل الرئيس – فايقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٣١ فقري كما هو منشور في العدد ( ٣٢٠ ) من الجريدة الرسمية «فقرر المحلس احالته على اللجنة المالية ·» و كبل الرئيس – فليقرأ قانون الدِزانية الخاص الموقت رقم (٥) لسنة ١٩٣١ فقرئ كما هو منشور في العدد (٣٢٠) من الجريدة الرسمية · «فقرر المحاس احالته على اللجنةالمالية·» وكيل الرئيس – فليقرأ قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٦) لسنة ١٩٣١ فقرئ كما هو منشور في العدد (٣٢١) من الجريدة الرسمية · «فقرر المجاس احالته على اللجنة المالية · » وكيل الرئس — فليقرأ قانون الميزانية الخاصالموقت رقم (٧) لسنة ١٩٣١ فقرئ كما هو منشور فيالعدد (٣٢٤) من الجريدة الرسمية · «فقرر المجلس احالته على اللجنةالمالية ·» وكيل الرئيس --مواضيع جلسة يوم الاثنين القادم : ١ — القانون الملحق لقانون ميزآنية سنة ١٩٢٩ – ١٩٣٠ ( الذي اعبد من اللجنة المالية) · 1941 -- 194. « ٣ — مشروع قانون مكك الحديد · ع – قرار اللجنة الادارية المتخذ حول شكاية الحجَّار بن بشأن رسوم المقالع مكرتبر المعلس النشريعي الله نصحيح خطأ مطبعي في العدد ٦٣ من ملحق الجريدة الرسمية